

انتخابات 2018

يتفج الجميع على حجم الإنفاق الانتخابي الضخم للمرشحين المتهمولين في كل الدوائر الانتخابية. ملايين الدولارات تُدفع لدرجة يعجز معها المرشح نفسه عن إحصاء نفقاته، فكيف بمن يرغب في تتبعه. في ما يأتي محاولة لرصد كلفة الحملات الانتخابية، من خلال ما هو ظاهر منها للعيان، وما امكن جمعه من مصاريف غير مرئية، وهي محاولة تكشف أن حجم الإنفاق سيتجاوز السقف القانوني الذي يقارب 680 مليون دولار، والذي يتوزع على مختلف المرشحين في كل الدوائر الانتخابية

الانتخابات الأغلى... بالأرقام!



لا تختص الحملات الانتخابية والاطلاعات التلفزيونية الباهظة الكلفة بمصاريف الحملات الانتخابية (مروان طحطح)

المال مختلفاً، إذ يرغب متمول، معظم أعماله في الخليج والخارج، في تسجيل معدل أصوات يؤهله ليكون الدائرة، فإذا افترضنا مثلاً أن عدد الناخبين في دائرة مثل كسروان – جبيل هو 176 ألف ناخب، بحق عندها للمرشح أن يتفجق: 150 مليوناً + 880 مليوناً عن الناخبين، فيصل معدل إنفاقه القانوني إلى مليار و300 مليوناً، أي ما يقارب 690 ألف دولار.

المال مختلفاً، إذ يرغب متمول، معظم أعماله في الخليج والخارج، في تسجيل معدل أصوات يؤهله ليكون الدائرة، فإذا افترضنا مثلاً أن عدد الناخبين في دائرة مثل كسروان – جبيل هو 176 ألف ناخب، بحق عندها للمرشح أن يتفجق: 150 مليوناً + 880 مليوناً عن الناخبين، فيصل معدل إنفاقه القانوني إلى مليار و300 مليوناً، أي ما يقارب 690 ألف دولار.

المال مختلفاً، إذ يرغب متمول، معظم أعماله في الخليج والخارج، في تسجيل معدل أصوات يؤهله ليكون الدائرة، فإذا افترضنا مثلاً أن عدد الناخبين في دائرة مثل كسروان – جبيل هو 176 ألف ناخب، بحق عندها للمرشح أن يتفجق: 150 مليوناً + 880 مليوناً عن الناخبين، فيصل معدل إنفاقه القانوني إلى مليار و300 مليوناً، أي ما يقارب 690 ألف دولار.

المال مختلفاً، إذ يرغب متمول، معظم أعماله في الخليج والخارج، في تسجيل معدل أصوات يؤهله ليكون الدائرة، فإذا افترضنا مثلاً أن عدد الناخبين في دائرة مثل كسروان – جبيل هو 176 ألف ناخب، بحق عندها للمرشح أن يتفجق: 150 مليوناً + 880 مليوناً عن الناخبين، فيصل معدل إنفاقه القانوني إلى مليار و300 مليوناً، أي ما يقارب 690 ألف دولار.

مع مبلغ متحرك هو عبارة عن خمسة آلاف ليرة عن كل ناخب مسجل في الدائرة، فإذا افترضنا مثلاً أن عدد الناخبين في دائرة مثل كسروان – جبيل هو 176 ألف ناخب، بحق عندها للمرشح أن يتفجق: 150 مليوناً + 880 مليوناً عن الناخبين، فيصل معدل إنفاقه القانوني إلى مليار و300 مليوناً، أي ما يقارب 690 ألف دولار.

معدل الإنفاق القانوني لمرشح في جبيل – كسروان يكه إلى 700 ألف دولار فمن يلتزم به؟

مصرفي يقول إن عدداً من المرشحين يسحبون مبالغ نقدية ضخمة يعمل المصرف على تهيتها بناءً على طلب مسبق، وفيما تعزز هيئة الإشراف التعاقد مع مدقي حسابات للتأكد من التزام كل لائحة سقف الإنفاق القانوني، فما يؤكد متابعون أن المهمة ستكون على منتهى الصعوبة، ولا سيما مع وجود مبالغ ضخمة تُدفع نقداً دون أي مستند يشير إليها.

إعلانات باسعار جنونية كيف ستتمكن الهيئة من رصد المصاريف الانتخابية التي تظهر

انطلقت أعمال تنفيذ المرحلة الأولى من طريق الطيف، لإنهاء عقود امتياز البلدة، لأول مرة منذ الاستقلال سيكوت لديهم طريق إلى الوطن بعد خيبات أهل مترواطلة امتدت على أكثر من سبعة عقود. غير أن هذه الطريقة لن تعيدها انتخابات السادس من أيار بعدما قررت وزارة الداخلية نقل قلمصير اقتراع البلدة إلى عربون

محمد وهبة

منذ الاستقلال، تعيش بلدة الطيف في «غربة»، لا طريق مؤدية إلى البلدة عبر الأراضي اللبنانية. الطريق الفعلية إليها تمزج عبر الأراضي السورية، سكانها عاشوا سبعة عقود ونصفاً من العزلة ينتظرون طريقاً تربطهم بالوطن. تفتتتهم كانت عوداً سياسية تُرجمت بقرارات غير قابلة للتنفيذ. آمالهم الخائبة انتعشت اليوم مع بدء تنفيذ الطريق.

لطريق الطيف قضية طويلة يرتبط معظمها بالتحويل. ليس هناك ما يوثق فترة ما بعد الاستقلال حتى نهاية الحرب الأهلية، لكن يتردد أن الطريق مرسومة على الخرائط، ولم تُرصد اعتمادات لتنفيذها. أما في فترة ما بعد الحرب، وتحديدًا في مطلع التسعينيات، فقد نُزِم تنفيذها لشركة يملكها المتعهد علي إبراهيم الموسوي، بمبلغ 1,8 مليار ليرة، لكن «أحد المنافذين تمكن من إلغاء المناقصة وإعادتها بعد تفج الأسعار إلى مبلغ 24 مليار ليرة»، وفق الموسوي. أهالي الطيف دفعوا الثمن ببقاء عملية ربطهم بالوطن معلقة حتى عام 2001. يومها كلف وزارة الأشغال العامة شركة كريدو وضع مخطط وتصميم طريق جبيلية تربط قرية الطيف بقرية النسيب. سباط. انتهت الدراسة في كانون الثاني 2002، لكن التنفيذ لم يبصر النور أيضاً بسبب غياب التمويل.

بعد بضعة أشهر، تدخل مسار الطريق مع المرسوم 8803 الصادر في 2002/10/4 الذي صوّتت عليه الأشغال العامة لإنشاء «مقالع»، ما جعل من الضروري إعادة الدراسة المتجزئة للطريق على أسس مختلفة وبمواصفات جديدة لكي تكون صالحة لسير الشاحنات الثقيلة التي يحتاج إليها لاستثمار منطقة المقالع في الطيف». كما ورد في الدراسة، أيضاً نام الملك في الأدرج لخمس سنوات. وفي عام 2007، ابتدع المسؤولون فكرة تكليف مصرف لبنان تنفيذ الطريق وفق طريقة BOT على أساس أن هناك الكثير من الأراضي التي يملكها مصرف لبنان في منطقة الطيف جراء وضع اليد على أملاك بنك ميكو. وبناءً على مشاورات جرت بين رئاسة الحكومة ووزارة الأشغال ومصرف لبنان،

طلب المدير العام للطرق والمباني من شركة كريدو استكشاف المسارات والحلول البديلة من التصميم السابق، فحوصلت الشركة إلى تحديد ثلاثة مسارات: - تنفيذ الطريق الجبلية بطول 24 كيلومتراً وبكلفة تقديرية تراوح بين 12 مليون دولار و14 مليوناً، لكن هذه الطريق لن تكون صالحة لتأمين سير الشاحنات الثقيل. - تنفيذ طريق صالحة للمسير الكثيف للشاحنات بمواصفات هندسية عالية وانحدارات محدودة ومنعطفات واسعة بطول 32 كيلومتراً وبكلفة تقديرية تراوح بين 24 مليون دولار و28 مليون دولار. - تنفيذ طريق مماثلة للحل الثاني بعد اختصار أعلى نقطة للمعبر الجبلي بواسطة نفق طوله 4 كيلومترات، لتصبح الطريق مع النفق بطول 28 كيلومتراً، وبكلفة تقديرية تصل إلى 28 مليون دولار.

السلمة العامة. أوصى الاستشاري ومجلس الإنماء والإعمار باعتماد الحل الثاني، على اعتبار أن الأعمال الجارية في هذه الطريق ستخفض الكلفة بنسبة 20% إذا سمح للمتعهدين ببيع الكميات الفائضة عن الحفريات الصخرية. فوافق مجلس الوزراء بتاريخ 2007/11/10 على هذه التوصية، وأقر التحويل من خلال مصرف لبنان عبر أسلوب BOT.

المفاجأة أن قرار مجلس الوزراء لم يطبق، بل تبين أن مصرف لبنان طلب بتاريخ 2008/9/26 من شركة «كريدو» دراسة جديدة تتضمن مسارات بديلة للطرق وخفض نسبة الانحدار فيها إلى نحو 6% ووضع جدول مقارنة بين المسارات المختلفة على أساس معايير فنية ومالية. أجرت الدراسة وسلّمتها «كريدو» لمصرف لبنان في 2008/12/22، إلا أن هذا الأخير «لم يتخذ قراراً نهائياً بهذا الشأن» كما ورد في كتاب الشركة لوزير الأشغال في حينه غازي زعيتنر. السبب، بحسب وزارة الأشغال،

طرق ترابية للتهريب

في مداولات مجلس الوزراء، كانت هناك قناعة دائمة بأن قرية الطيف ومنطقة إصبع الطيف التي تبلغ مساحتها 40 كيلومتراً هي معبر للتهريب وأنها معزولة عن الأراضي اللبنانية. ففي قرار مجلس الوزراء رقم 70 بتاريخ 2014/5/20، ورد أن منطقة الطيف لا تربطها بسهولة البقاع أي طريق معدّنة، بل هناك طرق ترابية تستعمل غالباً للتهريب، وأن أهالي المنطقة يعتمدون طريق رنكوس من سوريا للوصول إليها.

من حام إلى الطيفك وبعلبك

تبدأ طريق الطيف من جنوب قرية حام عبر وادي المزرعة باتجاه نقطة عبور سلسلة جبال لبنان الشرقية على ارتفاع 2105 أمتار، ثم تذهب نحو منطقة عين الجوزة، وتتعطف شمالاً في اتجاه قرية الطيف. طول هذه الطريق يصل إلى 20,7 كيلومتراً باستثناء مداخل الثكنات العسكرية التي زينت على المسار الأخير للمشروع. أقرب نقطة في هذه الطريق للحدود السورية هي على مسافة 146 متراً، ويمكن إجراء وصلة مع بعلبك عبر رباط تتطلب شق طرق مسافتها 13,6 كيلومتراً وتأهيل طرقات مسافتها 5,76 كيلومترات. كلفة إنشاء طريق الطيف التقديرية تبلغ 31,64 مليون دولار وكلفة صيانتها السنوية تبلغ 1,58 مليون دولار.

أن هذا القرار «يحتاج إلى قانون يشدّد طريقة BOT»، بعد أربع سنوات، أدرج تنفيذ جزء من طريق الطيف ضمن لائحة من ترفض تنفيذ المشروع جزئياً. وعندما عنّ غازي زعيتنر وزيراً للأشغال العامة، أعدّ عرض الموضوع على مجلس الوزراء في جلسته المتعددة في القصر الجمهوري بتاريخ 2014/5/2. يومها، أقر تنفيذ الطريق عبر تخصيص قانون برنامج لربط الطيف بالمبغ بقيمة 24 مليون دولار تتوزع على عامي 2015 و2016، على أن تعطى وزارة الأشغال سلفة خزينة بقيمة 4 ملايين دولار للمباشرة بالأعمال المطلوبة. وزير الأشغال أطلق الترخيم بواسطة استدرج عروض محصور ووجه دعوة إلى أربع شركات مختارة من سبعة عقود.

المشاريع التي أقرها مجلس الوزراء في 2012/9/5. الترخيم أنجز في آذار 2013 بمبلغ 4,5 مليارات ليرة بطريقة استدرج العروض المحصور، لكن اعتراضات بعض الوزراء حالت دون التنفيذ، إذ كانت هناك مزايادات

ترفض تنفيذ المشروع جزئياً. وعندما عنّ غازي زعيتنر وزيراً للأشغال العامة، أعدّ عرض الموضوع على مجلس الوزراء في جلسته المتعددة في القصر الجمهوري بتاريخ 2014/5/2. يومها، أقر تنفيذ الطريق عبر تخصيص قانون برنامج لربط الطيف بالمبغ بقيمة 24 مليون دولار تتوزع على عامي 2015 و2016، على أن تعطى وزارة الأشغال سلفة خزينة بقيمة 4 ملايين دولار للمباشرة بالأعمال المطلوبة. وزير الأشغال أطلق الترخيم بواسطة استدرج عروض محصور ووجه دعوة إلى أربع شركات مختارة من سبعة عقود.

الطريق، إلى الطيفك: نهاية 7 عقود من العزلة

تاريخ 2015/1/15، وهي «الشركة العربية للأعمال المدنية»، غلوبال كونتراكتينغ»، مكتب حميد كيرون»، «أسفلت حمامات». يومها فازت «غلوبال كونتراكتينغ» المملوكة من حسان بشراوي وبشراتها مع علي إبراهيم الموسوي بمبلغ 4,616 مليارات ليرة. لكن الترخيم لم يصل إلى التنفيذ بسبب عدم حجز النفقة اللازمة له.

غرض الملف مجدداً على مجلس الوزراء في 2016/7/21 بهدف تمكين وزارة الأشغال من الحصول على مبلغ 4 ملايين دولار لبدء الأعمال من خلال نقل اعتمادات من احتياط الموازنة بدلاً من سلعة الخزينة؛ اقتصر الأمر على نقل الاعتمادات من دون تلزيم.

تُفخذ الوعود للطيف، وبقي المشروع على الورق، إلى أن أعاد وزير الأشغال عرضه على مجلس الوزراء في 2017/7/20 بعد إجراء تعديلات على مسار الطريق وإضافة طرق فرعية تصل إلى التلال القريبة. الوزير يوسف فنيانوس، طلب الموافقة على تلزيم الأشغال بطريقة استدرج عروض محصور تدعى إليه شركات مختارة منه. ونقل 9 مليارات ليرة من احتياطي الموازنة لتمويل كلفة الترخيم. وبموجب قراره رقم 1/2734 المتعلق بتسمية المتعهدين المدعون للمشاركة في ملف تلزيم اشغال تاهيل طريق الطيف، دعت وزارة الأشغال عدة شركات للاشتراك في الترخيم، هي: «جسخ للمقاولات»، «شركة غزاوي وطالب للتعهدات»، «شركة أراكو للأسفلت اللبنانية»، «مكتب حميد كيرون»، و«شركة حمود للتجارة والمقاولات».

وبحسب محضر فضّ العروض، فقد رُفض عرض «غزاوي وطالب» وقبلت العروض الأخرى، فيما فازت «شركة حمود» بتزليل مئوي يبلغ 18% ورسا الالتزام عليها مؤقتاً بمبلغ 8,89 مليار ليرة. أخيراً، بدأ التنفيذ لبنهي عقوداً من العزلة التي شهدت بلدة الطيف. إنشاء الطريق إلى الطيف طلب أكثر من سبعة عقود.

17 سنة من الأذى والندم في مجلس الوزراء... حتى باشر المتعهدون التنفيذ (هيلم الموسوي)

